الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
الحرس الوطني
إدارة الأبحاث والتفتيش
مصلحة الفرق المركزية
الفرقة المركزية الأولى
محضر عدد : 174 -3 -11
بتاريخ : 11/ 2011/08

# تأديـــة شهـــادة

في اليوم السادس من شهر سبتمبر من سنـــة إحدى عشرة وألفيـــــــــــــــن وعلى الساعة **10:10** نحن النقيب/ بلال مناعي رئيس الفرقة المركزية الأولى للأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالعوينة بوصفنا من مأموري الضابطة العدلية عملا بالفصل **10** من ق/م/ج والوكيل أول نور الدين المثلوثي رئيس المركز العدلي بها وبمقتضى : إنابة تكميلية صادرة عن السيد قاضي التحقيق بالمكتب الأول لدى المحكمة العسكرية الدائمة بتونس عدد **1/7110** بتاريخ **2011/07/15** موضوعها : " *التآمر على أمن الدولة الداخلي وارتكاب الاعتداء المقصود منه حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضا بالسلاح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي* " وبمحضر العون الكاتب العريف أول عماد المالكي ، وبعد إعلام الشاهد المذكور بالموضوع المطلوب أداء الشهادة فيه واستحضاره بمفرده ذكر أنه يدعى : **العادل بن عبد المجيد بن حمادي التويري** ، ابن [redacted] ، جنسيته تونسية وأنّ عمره أعوام **1961/04/19** ، ولد بتونس ، متزوج من [redacted] ، له أبناء [redacted] ، مدير عام للأمن الوطني سابقا ، محـل سكناه [redacted] ، ب.ت.و رقم [redacted] وأنه... **شاهد** وبعد الحلف طبق الفصل 241 من ق. م. ج . أجاب بما يلي :

**بسؤاله** عن مسيرته المهنية إلى غاية 01/14/ 2011 تاريخ مغادرة الرئيس السابق أرض الوطن ، أجاب : أذكر لكم أنني تخرجت محافظ شرطة من مدرسة صالامبو سنة 1988 ، وتم إلحاقي بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، برغم كوني طلبت إلحاقي بالإدارة العامة للأمن العمومي ، ولم تكن من اختياراتي ، وعملت بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية بخطة رئيس مصلحة الموظفين ثم رئيس مصلحة المراقبة ثم رئيس مصلحة قاعة العمليات والتعاونية ومصلحة العمل الاجتماعي ، ثم سنة 1998 ، طلبت نقلتي من الإدارة العامة لأمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية ، لأن طموحاتي كانت أشمل من العمل بذلك الجهاز ، حيث كان موجها لخدمة الأشخاص وتحديدا رئيس الدولة وأفراد عائلته ، وتمت نقلتي بدون خطة إلى الإدارة العامة للأمن العمومي ثم تم تعييني في خطة رئيس منطقة الأمن الوطني بالعمران وبعد ستة أشهر تم وضع حدّ لمهامي نظرا لعدم تطبيقي لتعليمات صادرة عن كاتب الدولة للأمن آنذاك محمد علي القنزوعي تقضي بإيقاف شخص ادعت زوجته أنّه اعتدى عليها بالعنف في حين أنّ الأبحاث أثبتت عدم صحة ذلك ، وتبين فيما بعد أنّ زوجة المعني أرادت ابتزاز زوجها في مبلغ مالي يقدر بحوالي 300 ألف دينار مقابل الطلاق ، كما اتضح أنّ المدعية هي صديقة لزوجة الرئيس السابق المسماة ليلى بن علي ، هذا وقد بقيت حوالي سنة بدون خطة ثم تم تعييني رئيسا لمنطقة الأمن الوطني بباجة على اثر الأحداث الأليمة التي جدّت بالملعب الأولمبي بباجة إلى غاية سنة 2001 ، ثم تم تعييني

رئيسا بمنطقة الأمن الوطني بقرطاج لمدّة ستة أشهر ، وتم وضع حدّ لمهامي على اثر إعطائي تعليمات تقضي بإيقاف المدعو سيف الطرابلسي من أجل اعتدائه بالعنف الشديد على عون أمن بضاحية المرسى وقد تم تعييني بعد ذلك بخطة مدير إقليم الأمن الوطني بنابل لمدة ثلاثة أو أربعة أشهر ثمّ عيّنت كمدير مركزي للاستعلامات من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 ، ثم عيّنت في خطة مدير عام للأمن العمومي لمدة سنة إلى غاية سنة 2009 ، ، ثم عُيّنت مديرا عاما للمصالح المختصة لمدة سنة و في أكتوبر 2010 تمّ تعييني مديرا عاما للأمن الوطني إلى غاية يوم 2011/01/14 ولم أكن أتمتع كغيري من المديرين العامين السابقين بخطة كاتب دولة وبصلاحياتي كمدير عام للأمن الوطني ، وفي 01/18/ 2011 تمّ تعييني كمدير عام لمدرسة العليا لقوات الأمن الداخلي إلى غاية بداية شهر فيفري تاريخ احالتي على التقاعد الوجوبي ./_____

**بسؤاله** عن المعلومات التي توفرت لديه بداية من يوم 2010/12/17 تاريخ بداية اندلاع جملة من الاحتجاجات بالبلاد التونسية ، و كيفية متابعته لها ، بصفته مديرا عاما للأمن الوطني ، أجاب : سأتحدث عن وقائع سابقة قبل ذلك التاريخ ، من شأنها أن تنير سبيل العدالة وتوضح المشهد العام وتعطي صورة أوضح وأشمل ، كانت البلاد تعيش وضعية احتقان على المستويات السياسية وخاصة الاجتماعية ، منذ سنة 2007 ، وقد تبيّنا ذلك من خلال أحداث العنف والشغب التي كانت تجدّ بمختلف الملاعب التونسية والمباريات الرياضية ، حيث لوحظ وجود شعور بالغبن والحيف ، يعبر عنه الشباب التونسي من خلال الاعتداء على أعوان الأمن المكلفين بحفظ النظام بالملاعب ، وكانت هناك أحداث عنف غير مبررة ، وكان واضحا أنّ هناك موقفا عدائيا تجاه ممثلي السلطة ، وكانت تلك مؤشرات خطيرة ، وقد تمّ لفت نظر القيادة بتلك الظواهر وتحليلها تحليلا موضوعيا ، أثبت وجود احتقان شعبي على النظام بصورة عامة وكان التعبير عن ذلك الاحتقان ينفذ بمدارج الملاعب الرياضية ، وقد كان موقف القيادة من تلك التحاليل غير جدّي ، حيث لم تتخذ إجراءات سياسية في الغرض ، برغم من تلك المؤشرات الواقعية ، واقترحت تكوين مرصد وطني لرصد الظواهر الاجتماعية والإجرامية ، واقترحت الحلول ، بتكوين لجنة من ممثلين من وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشباب والرياضة والمنظمات الاجتماعية ووزارة الداخلية ومختصين في علم الاجتماع وفي علم الاجتماع النفسي وتحليل السلوكيات ، وقد اعتبر ذلك الحل غير واقعيا ، من جهة أخرى لوحظ في تلك الفترة ، خرق للقانون من طرف أفراد العائلة الحاكمة ، وكثرة تجاوزاتهم والتي كانت القيادة على علم بها ، وقد كانت العديد من التقارير توجه إلى وزير الداخلية من طرف الأمن والحرس الوطنيين ، ولم تكن لتلك التقارير أيّ صدى على أرض الواقع ، حتى أنّه كان ينتابني الشعور بالإحباط ، كما كانت ترد عليّ بعض الإيحاءات بالكف عن توجيه تلك التحاليل ، وقد كان الرئيس السابق مهملا لتسيير شؤون البلاد ، منذ ولادة ابنه محمد زين العابدين ، كما لاحظت وجود تكتلات لبعض السياسيين ، حيث كانوا يتموقعون ويوالون بعض الأشخاص من العائلة الحاكمة ، ومنذ تاريخ يوم 2010/12/17 ، علمت بعملية قيام محمد البوعزيزي حرق نفسه أمام مقر ولاية سيدي بوزيد ، وكنت أعتقد من أنّها عملية عادية ، إلاّ أنّها تطورت وأصبحت جملة من الاحتجاجات السلمية ، ثم أصبحت عدائية لاحقا ، ومنذ تاريخ يوم 2010/12/21 ، على ما أعتقد عقد اجتماع بحضور جميع المديرين العامين وآمر الحرس الوطني والمتفقد العام للحرس الوطني العميد شرف الدين الزيتوني ، ومدير إدارة الأبحاث العميد منصف المجيد ، وتمحور

حول تقييم الوضع العام واقترحت بعد التشاور مع المدير العام للمصالح المختصة رشيد بن عبيد ، بأنّ الحلّ هو حلّ سياسي اجتماعي وليس حلاّ أمنيا ، واقترحت تشريك الوزارات المعنية في تلك الأزمة على غرار وزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيرها ، لتفادي المعالجة الأمنية ، وبتاريخ 2010/01/25 ، على ما أذكر ، قتل مواطن أمام مركز الحرس الوطني بمنزل بوزيان رميا بالرصاص بعد حرق مقر تلك الوحدة ومقر المعتمدية بالمكان وجمعت الإطارات الأمنية بمكتبي وهم المدير العام للأمن العمومي ووحدات التدخل والمصالح المختصة ومدير الإدارة المركزية للعمليات ، وأسديت تعليماتي الشفاهية بالتنبيه على الإطارات والأعوان بعدم استعمال السلاح ، وتطورت الاحتجاجات لتشمل ولايات أخرى ، وكانت الاعتداءات تستهدف مقرات مراكز ومناطق الحرس والشرطة والمعتمديات والولايات والمحاكم ، وكانت تنّفذ ليلا ، وكانت شرسة جدا وكان تدخل الأعوان في إطـار القانون حسب ما بُلّغت به ، وقد تمت محاولة إحراق منزل معتمد تالة على ما أذكر ، وقد تم نجدته وتأمينه صحبة عائلته بالمركز الحدودي للحرس الوطني ببوشبكة ، وأفيدكم من أنّه تم تعيين المشرفين الميدانيين من الإدارة العامة لوحدات التدخل من طرف المدير العام لوحدات التدخل، في حين تم تعيين بعض المديرين العامين كمسؤولين أمنيين ميدانيين من طرف وزير الداخلية رفيق الحاج قاسم ، على غرار تعيين جلال بودريقة ، الذي عين كمشرف ميداني بسيدي بوزيد ، وبتاريخ 2011/01/07 ، وعلى إثر تواجدي باجتماع تقييمي بمكتب وزير الداخلية بحضور وزير الداخلية والمدير العام لوحدات التدخل جلال بودريقة ، تم الاتفاق على تركيز وحدات من الجيش الوطني في كل من تالة والقصرين ، طبقا لمخطط الطوارئ الموثّق والموجود بالإدارة المركزية للعمليات وقاعة عمليات الحرس الوطني والجيش الوطني والذي يحدد مراحل التدخل وكيفية التركيز والآجال ، حسب الدرجات التصاعدية ، وقد وافق على ذلك ، وبحكم أنني أنسق مباشرة مع الجنرال رشيد عمار ، اتصلت به لتنفيذ ذلك بإذن من وزير الداخلية ، وفعلا تم ذلك ، حيث تحركت الوحدات العسكرية باتجاه تالة القصرين ، وما راعني إلا أن طُلب منّي الاتصال بوزير الداخلية بمكتبه ، وقد تحولت إلى مكتبه رفقة العميد جلال بودريقة ، فطلب منّي الوزير معاودة الاتصال بالفريق أول رشيد عمار وإلغاء الأمر القاضي بتحرك الوحدات العسكرية وتدخلها ، وقد رفضت ذلك بحجّة أنّ الوضع الأمني متدهور جدا ويجب تدخل الجيش الوطني لحماية الممتلكات العامة والخاصة ، حيث أنّ الوحدات الأمنيّة بإمكانياتها البشرية والمادية غير قادرة على السيطرة على الوضع الأمني وهناك احتمال بتدهور الوضع الأمني بحيث يمكن أن يسقط ضحايا من الجانب الأمني والمدني ، إلا أنّه أصر على موقفه ، وبناء على ذلك عاودت الاتصال بالفريق أوّل رشيد عمار وأعلمته أنّه طبقا لتعليمات وزير الداخلية و التنمية المحليّة آنذاك ، يجب عليه أن يعيد الوحدات العسكرية إلى ثكناتها ولا أذكر التوقيت بالتحديد و لكنّ المؤسسة العسكرية تمركزت في تلك الليلة بعد أحداث الشغب التي جدّت بمدينة تالة ، و في يوم 2011/01/08 تم إعلامي في بداية الليل أنّه تم الهجوم على بعض المؤسسات العامة و الخاصة بمدينة تالة و القصرين وتمّ إطلاق النار في الهواء دون سقوط ضحايا وبقيت أتابع الوضع و كنت أسدي التعليمات بضبط النفس وعدم إطلاق النار، وفي حدود الساعة 04:00 تمّ إعلامي من طرف الإدارة المركزية للعمليات بسقوط ضحايا بكل من تالة و القصرين نقلا عن المستشفى الجهوي بالقصرين ، حيث لم يتم إعلامي من قبل المسؤولين الميدانيين ، و قد أصدرت تعليمات كتابية وموثقة

عن طريق الإدارة المركزية للعمليات تقضي بعدم إطلاق النار وضبط النفس وعدم ملاحقة المتجمهرين داخل أحيائهم ، و قد تطورت الأحداث منذ ذلك التاريخ و أصبحت العديد من الوحدات الأمنية مستهدفة من قبل المتظاهرين قصد افتكاك الأسلحة ، كما تم الاتفاق على تأمين الأسلحة بثكنات الجيش الوطني في صورة عدم قدرة الوحدة الأمنية القيام بذلك ، وفي يوم 2011/01/09 انعقد اجتماع بمقر وزارة الداخلية و التنمية المحلية حضرته رفقة كلّ من وزير الداخلية رفيق الحاج قاسم و وزير الدفاع الوطني رضا قريرة والمدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية علي السرياطي والأمين العام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي محمد الغرياني والمدير العام للمصالح المختصة رشيد عبيد و المدير العام للأمن العمومي لطفي الزواوي والمدير العام لوحدات التدخل جلال بودريقة و المتفقد الأعلى طارق بالنور والمتفقد العام علي منصور و رئيس الإدارة المركزية للعمليات العربي الكريمي و المدير العام آمر الحرس الوطني الأمين العابد و المتفقد العام للحرس الوطني شرف الدين زيتوني وقد حضر الاجتماع من الجيش الوطني كل من الفريق أول رشيد عمار أمير اللواء أحمد شابير ، وقد تم تقييم الوضع الأمني وتم التطرق إلى غياب التجمع الدستوري الديمقراطي و غياب التأطير الجماهيري و التوعية ، كما تم التطرق إلى الجوانب المتعلقة بالأعوان وخاصة منها المادية و اللوجستيكية ./_____

**بمقاطعته** و سؤاله إن كان المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي قد تطرق لفكرة توزيع الأموال على عائلات الضحايا ، أجاب : على ما أذكر لقد سمعته يتحدث على توزيع بطاقات شحن للهواتف الجوالة على الأعوان كما تحدث على وجود مشروع للترفيع من الأجور ، إلاّ أنني لا أتذكر أنّه تحدث عن توزيع الأموال على الضحايا ./_____

**بسؤاله** إن كان المدير العام السابق لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية قد طلب من العسكريين المتواجدين بالقاعة المغادرة بغرض تناول الجوانب الأمنية مع الإطارات الأمنيين ، أجاب : فيما أذكر لقد غادر كل من وزير الداخلية رفيق الحاج قاسم و وزير الدفاع الوطني رضا قريرة والأمين العام لحزب التجمع الدستوري الديمقراطي محمد الغرياني ، في حين واصل بقيّة المشاركين الاجتماع الذي لم يدم طويلا./_____

**بسؤاله** إن كان المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي قد هيمن على الاجتماع ، أجاب : لقد تداول على أخذ الكلمة كعادته و قد كان ذلك بصفة عاديّة ./_____

**بسؤاله** عن بقيّة التفاصيل ، أجاب : لقد واصلت مواكبة الأحداث و قد اتخذت قرار يقضي بإدخال المسؤولين الأمنيين الميدانيين التي جدّت بمرجع نظر اشرفهم حوادث إطلاق نار نتج عنها سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين قصد فتح بحث في الغرض ومعرفة سبب عدم احترام التعليمات القاضية بعدم إطلاق النار، كما توليت إسداء تعليمات للمتفقد العام تقضي بإرسال المتفقد سالم الجمني إلى ولاية القصرين لدراسة الوضع وإعلامي بحقيقة ما كان يجدّ من أحداث ، كما أرسلت المتفقد العام إلى جهة رأس الجبل من ولاية بنزرت في نفس الإطار ، وقد تفاجأت بعدم مبادرة المتفقد العام علي منصور لمتابعة الأحداث و إرسال متفقدين إلى الأماكن التي كانت تعيش أزمة على المستوى الأمني خاصة أنّ ذلك من مهامه الأصلية ، إلاّ أنني لم أتمكن من إتمام هذه المهمة بعد أن تسلمت قيادة الجيش الوطني يوم 2011/01/14 مهمة القيادة الأمنية ، هذا وقد طالبت

بإعلام النيابة العمومية مرجع نظر سقوط الضحايا حيث تم إعلامي بأنّه تم ذلك إلاّ أنّه في بعض المناطق كتالة والقصرين رفضت النيابة العمومية التحول على عين المكان متعللين بأنّ الوضع الأمني خطير ، كما توليت اعطاء التعليمات بسحب رئيس منطقة تونس المدينة محافظ شرطة أعلى عماد الهرماسي و رئيس منطقة الأمن الوطني بالمهدية طارق السعداوي من مقري عملهما باعتبارهما أصيلا منطقة القصرين و كلفتهما بالتحول إلى مدينة القصرين لتهدئة الوضع ولمدّي بالمعلومات اللازمة بخصوص الوضع الأمني قصد اتخاذ ما يجب من قرارات ، مع العلم أنّ الإدارة المركزية للعمليات الراجعة بالنظر لوزير الداخلية آنذاك رفيق بالحاج قاسم وكذلك أحمد فريعة تُعلمه بكلّ ما كان يتوفر لديها من معلومات في الإبّان هاتفيا و كذلك كتابيا ، وقد كنت أُعلمه بدوري بالعديد من المعطيات الهامة و المتأكدة هاتفيا قصد مزيد التأكيد عليه ./

**بسؤاله** عن ما جدّ من أحداث على اثر إقالة وزير الداخليّة و التنمية المحلية آنذاك رفيق الحاج قاسم وتعويضه بأحمد فريعة ، أجاب : لقد كنت أواكب الأحداث التي كانت تجدّ بمختلف ولايات الجمهورية وكنت أعلم الوزير أحمد فريعة بذلك إظافة إلى إعلامه من طرف قاعة العمليات المركزية التابعة له مباشرة أو عن طريق نشرية يومية ./

**بسؤاله** عن بقية الأحداث ، أجاب : اذكر لكم انه بعد تولي السيد أحمد فريعة آنذاك يوم 2011/01/12 تواصل العمل بنفس النسق و بنفس التعليمات ، على غرار ما كان معمول به مع الوزير السابق رفيق بالحاج قاسم آنذاك ، وكنت أتردد على مكتبه بين الحين والآخر وفي صباح يوم 2011/01/14 تجمع العديد من المتظاهرين بشارع الحبيب بورقيبة إلى أن بلغ عددهم قرابة 30 ألف متظاهر ، وقد وردت تعليمات في الأثناء تقضي بإطلاق سراح المدعو "حمى الهمامي" رئيس حزب العمال الشيوعي التونسي ، وقد أسديت التعليمات التي تقضي بالتعامل معهم تعاملا حضاريا وأسديت تعليمات تقضي بعدم التدخل كما اجتمعت بالمديرين العامين و أسديت التعليمات بعدم اللجوء إلى القوّة مهما كانت التكاليف ، ورغم الطلبات المتكررة لوزير الداخلية أحمد فريعة القاضية بالتدخل ، فقد بقيت متمسكا بقراري و لم أتراجع عن التعليمات التي كنت قد أسديتها ، وقد حلّ في الأثناء بمقر الوزارة الفريق أول رشيد عمار رئيس اركان جيش البرّ وقد استقبلته بمكتب الوزير ثم تحولت برفقته إلى مكتبي أين توليت تسليمه مقاليد تسيير دواليب القوات الأمنيّة ، مع العلم أنّ بعض المتظاهرين حاولوا الصعود واقتحام الوزارة عبر الواقي الحديدي للنوافذ بوزارة الداخلية ، وفي حدود الساعة 16:00 كانت جنازة تمر عبر الساحة الموجودة ببداية نهج تركيا ، قام بعض المشاركين في تلك الجنازة بقذف أعوان الأمن بالحجارة وقد رد عليهم الأعوان بالغاز المسيل للدموع ، فتفرقت جموع المتظاهرين من تلقاء أنفسهم ، وغادرت مكتبي صحبة المدير العام للأمن العمومي لطفي الزواوي وترجلنا بشارع الحبيب بورقيبة لمنع أعوان الأمن من ردّ الفعل على المواطنين الذين بقوا يقذفون الأعوان بالحجارة ، ثم توجهت إلى مكتب الوزير وبلغني هناك أنّ مجموعة من المسلحين دون إيضاحات أخرى اقتحمت مطار تونس قرطاج و قامت بإطلاق عيارين ناريين في الفضاء كما قامت باحتجاز بعض العناصر ، وقد كنت أحاول تحقيق الاتصال بكل من محافظ مطار تونس قرطاج زهير البياتي دون أن يتحقق لي ذلك ، وقد بلغت معلومات عن طريق القاعة مفادها أنّ مجموعة من العناصر التابعة لفوج الإرهاب تولت اقتحام المطار وقد أكدّ لي مدير إدارة الحدود و الأجانب صحة تلك المعلومة ، وقد توجه الفريق أول رشيد عمار بالسؤال قائلا "يا سي عادل انتي في بالك بيهم الجماعة اللي

مشاو للمطار " فأجته بالنفي و اعلمته بأنّ تلك الوحدة تعود بالنظر إلى المدير العام لوحدات التدخل ، فتوجه بالسؤال إلى جلال بودريقة الذي نفى علمه بتلك العملية و أعلم عن انسحاب العناصر التابعين للفوج الوطني لمجابهة الإرهاب و الذين كانوا مكلفين بمهمة تأمين مقر الوزارة ، عندها طلب الفريق أول رشيد عمار من العميد جلال بودريقة الاتصال بآمر تلك الوحدة و استفساره عن ما كان يجدّ من أحداث ، وفعلا حاول العميد جلال بودريقة تحقيق الاتصال بالمقدم سمير الطرهوني و ليس لي علم إن كان قد تمكن من ذلك أو لا ، إلاّ أنّني استمعت للفريق أول رشيد عمار و هو يسدي تعليمات للمعني تقضي بالتحول إلى مطار تونس قرطاج لمعرفة حقيقة ما كان يحصل و اعلامه في أسرع الآجال ، وفعلا اتصل العميد جلال بودريقة بالفرق أول رشيد عمار و اعلمه بأنّ المقدم سمير الطرهوني امتنع عن تطبيق التعليمات القاضية باخلاء سبيل المحتجزين من أفراد عائلتي الطرابلسي و بن علي ، كما أعلم أنّ الفرقة الخاصة لطلائع الحرس الوطني كانت متواجدة بمطار تونس قرطاج ، ثم أعلم العميد بودرقة الفريق أول رشيد عمار أنّ المقدم سمير الطرهوني لن يسلم المحتجزين إلاّ للجيش الوطني وذلك بعد قدوم فريق تلفزي يتولى تصوير كلّ تلك العمليّة ، وفعلا تم إرسال فريق تلفزي الذي تولى تصوير العملية ثم تسلمهم الجيش الوطني ./_____

**بسؤاله** عن ما توفر لديه من معلومات بخصوص مغادرة الرئيس السابق المضنون فيه زين العابدين بن علي أرض الوطن مساء يوم 2011/01/14 ، أجـاب : لقد كنت منشغلا بمتابعة الأحداث التي كانت تجدّ بشارع الحبيب بورقيبة وببقية المناطق و لم يبلغ إلى مسامعي خبر مغادرة الرئيس السابق إلاّ في حدود الساعة 18:00 أو 18:30 ، وقد سجّل انفلات أمني غير مسبوق ، وقد كنا نسعى إلى نجدة المواطنين الذين كانوا يطلقون صيحات الفزع عبر هواتف النجدة التابعة لوزارتي الداخلية و الدفاع /_____

**بسؤاله** إن كان قد تلقى تعليمات من المدير العام لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية المظنون فيه علي السرياطي يوم 2011/01/14 ، أجاب : على ما أذكر لم أتلق منه أي اتصال هاتفي يوم 2011/01/14 ./_____

**بسؤاله** عن طبيعة المعطيات التي كان يعلمه بها المدير المركزي للاستعلامات سامي جاء وحدو في تلك الفترة ، أجـاب : لم أكن أتلق منه أيّ معلومات ، حيث كانت تصلني صباح كل يوم نشرية تحوصل أهم الأحداث التي جدّت في 24 ساعة الأخيرة ./_____

**بسؤاله** عن ما توفر لديه من معطيات بخصوص استهداف المتظاهرين بالرصاص خاصة باعتباره أسدى تعليمات تقضي بعدم اطلاق النار مهما كانت خطورة الوضعيّة ، أجـاب :لقد توليت فتح بحث كما سبق وذكرت إلاّ أنّه لم يتسن لي بعد أن تمت احالتي على التقاعد الوجوبي معرفة الأسباب التي أدّت إلى سقوط قتلى في صفوف المتظاهرين و في الحقيقة لا أحد يستطيع الجزم بأنّ قوات الأمن وحدها هي التي كانت تقف وراء تلك العمليات ، /_

بسؤاله إن كان قد تولى اسداء تعليمات تقضي بتوفير أعوان قصد القيام بمهمة حراسة منازل أفراد عائلة الطرابلسي ، أجـاب : بالنفي ./_____

بسؤاله إن كان قد استفسر المقدم سمير الطرهوني عن مصدر التعليمات التي تحول بموجبها إلى مطار تونس قرطاج ، أجـاب : لقد استفسرته عن ذلك بعد خمسة أو ستة أيام عن ذلك عندما التقيته ببهو وزارة الداخلية وهو يستعد لمقابلة الفريق أول رشيد عمار وزير الداخلية بمكتب هذا الأخيرو قد أجابني بأنه تحول إلى مطار تونس قرطاج بواعز وطني / وقد ساندته في ذلك المقدم العربي الأكحل آمر الوحدة المختصة ببئر بورقبة /___

بسؤاله إن كان على علم بالسبب الحقيقي وراء مغادرة الرئيس السابق أرض الوطن باتجاه السعودية ، أجاب : حسب ما تناهى إلى مسامعي فإنّ خروجه كان ناتج عن الخوف الذي كان يعيشه ـــــــ

**بسؤاله** إن كان قد متواجد مساء يوم 2011/01/14 في التوقيت الذي تلقى فيه الفريق أول رشيد عمار رئيس أركان جيش البرّ مكالمة هاتفية من العقيد سامي سيك سالم الذي كان يعمل بالإدارة العامة لأمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية ، أجـاب : فعلا لقد تلقى الفريق أول رشيد عمار مكالمة هاتفية ، وقد سمعته يقول " *شكون هذا سيك ... سيك...*" وقد تمت اجابته بأنّ المعني عقيد بإدارة أمن رئيس الدولة و الشخصيات الرسمية ، كما سمعته يقول لمخاطبه" *أنـا ما نجمش نجي هاوكـا عندي وزيـر يحكم فيـا* "./ـــــــــ

**بسؤاله** عن ما توفر لديه من معطيات بخصوص السيارة الإدارية الحاملة للعلامة الخاصة بالشرطة والتابعة لمحافظة شرطة الحدود و الأجانب بميناء حلق الوادي ، والتي عثرت عليها وحدات الجيش الوطني بالمستودع رقم 03 ، أجـاب : لقد أعلمني بتلك الوضعية رئيس محافظة شرطة الحدود و الأجانب بميناء حلق الوادي محافظ الشرطة أعلى حسيب بن عمار ، حيث صرح أنه تم تأمين السلاح بسيارة تابعة للوحدة و تم تأمين السيارة بحاوية ، إلاّ أنّه بتفقد الحاوية وجد السيارة مخلوعة و لم يتم العثور على السلاح ، وقد لمته على ذلك وكلفت المدير العام للمصالح المختصة ببذل كلّ مجهودات وحداته و القيام بالتحريات اللازمة للعثور على السلاح المفقود ، وكان ذلك بعد إعلام الجيش الوطني عن طريق قاعة العمليات ، كما أعلمت الفريق أول رشيد عماربذلك ، وقد أعلمني فيما بعد الفريق أول رشيد عمار بأنّ وحدات الجيش عثرت على السيارة مفتوحة و بجانبها بعض المواطنين و السلاح مبعثر حولها و قد تم حجزه و تأمينه لدى مصالح الجيش الوطني ./ـــ

**بسؤاله** عن ما توفر لديه من معلومات بخصوص الميليشيات و القناصة التي تعمدت الاعتداء على المواطنين ، أجـاب : بالنفي ، وقد علمت بذلك فيما بعد عن طريق وسائل الإعلام ./ـــ

بسؤاله ان كانت لديه أي معطيات أخرى يرغب في التصريح بها أجاب / بالنفي ./ـــــ

هـذا ما تحرر عليه و بعد القراءة و المصادقة أصر و أمضى و أمضينا والعون الكاتب

مأمور الضابطة العدلية رئيس المركز الشاهـــد الكاتب

( العـــادل التويري )

الوطنية للنشر والتوزيع